تعليم أطفال اللاجئين السوريين في البلدان العربية ومشكلاته: دراسة تحليلية

د. خالد صلاح حنفي محمود

مقدمـــة

تعد الحرب الأهلية السورية أضخم الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيداً في عصرنا منذ اندلاع الحرب الأهلية في مارس 2011 وحتى الآن، ويتدهور الوضع داخل سوريا بسرعة، إذ هناك أكثر من (12) مليون شخص بحاجة للمساعدة للبقاء على قيد الحياة. فقد اضطر حوالي (8) ملايين شخص إلى ترك منازلهم ليتقاسموا غرفًا مكتظة مع عائلات أخرى أو ليقيموا في مبانٍ مهجورة. وتشير التقديرات إلى أنه ثمة (4.8) مليون سوري داخل البلاد في أماكن يصعب الوصول إليها، ومن بينهم (212,000) شخص عالق في مناطق محاصرة. وبسبب ذلك فقد وصفت منظمة الأمم المتحدة الحرب في سوريا بأنها أسوأ أزمة شهدتها الإنسانية في العصر الحديث.

(Hala, et al., 2015, P.1)

وقد تهجّر أكثر من نصف سكّان سوريا الذين يناهز عددهم 23 مليون نسمة، وأنّ ما لا يقلّ عن 7,6 مليون ممّن هُجّروا اضطروا إلى النزوح الداخلي، بينما اضطر أكثر من خمسة ملايين سوري إلى العيش كلاجئين في البلدان المجاورة بحثًا عن الأمان في لبنان والأردن والعراق، وبلدان أخرى مما يجعل من السوريين أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.

(Nebehay& Stephanie, 2015, p.5)

وقد أدت حالات الهجرة والنزوح الجماعي إلى تغير التركيبة السكانية في البلدان التي تستقبلهم؛ فارتفع عدد السكّان في لبنان بنسبة تزيد عن 25 % وفي الأردن بنسبة 10 % وفي المناطق التركية الحدودية بنسبة تتراوح بين 10 إلى 20 % وأظهرت حكومات هذه البلدان ومواطنوها ترحيبًا ملحوظًا تجاه هؤلاء اللاجئين. كما أدى تدفق اللاجئين إلى ضغوط كبيرة على

قطاعات الخدمات العامّة في البلدان المستضيفة مما يشكل تحديًا على صعيد تطورّها واستقرارها، فقد أسفر وجود اللاجئين عن ازدحام في المدارس والمستشفيات، وارتفاع أسعار الإيجارات في المناطق الفقيرة، وانخفاض الأجور، أو ارتفاع مستويات البطالة في اقتصادات تتمتّع بمستويات بطالة مرتفعة أساساً. (Culbertson, Shelly & Constant, 2015, p6)

وقد حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليوم من معاناة ملايين اللاجئين المتواجدين في البلدان المجاورة والنازحون داخل سوريا من ظروف يرثى لها، وهم يواجهون مستقبلاً أكثر بؤساً من دون توفير المزيد من الدعم الدولي. وفي ظل غياب أي حل سياسي للصراع، لا يرى معظم اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر أي احتمال للعودة إلى الديار في المستقبل القريب، وفرصتهم ضئيلة جداً في بدء حياتهم من جديد في المنفي.

وقد تعرّض جيلٌ من الأطفال السوريين إلى خطر الحرمان من التعليم النظامي. فلم يعد الكثير من الأطفال يرتاد المدرسة منذ سنوات، بسبب انقطاع التعليم في سوريا وعدم قدرة الأنظمة التعليمية في البلدان المستضيفة على استيعابهم. (UNICEF, 2014)

ويعتمد مستقبل الأطفال السوريين، واستقرار المنطقة وازدهارها على الحرص على توفير التعليم الذي يحتاج إليه الأطفال في سنّ الدراسة ليتحلّوا بالمرونة وبالقدرة على التكيّف مع الظروف التي تواجههم ولإعالة أنفسهم وعائلاتهم؛ كما أنّ غياب بيئة تعليمية توفّر الحماية وتطوير مهارات التفكير النقدي والفرص التي يتيحها التعليم قد يجعل الشباب أكثر عرضةً للانضمام إلى جماعات متطرّفة.

وتفرض مشكلة اللجوء ضرورة وجود نظم تعليمية قادرة على استيعاب النازحين واستيعاب أولئك الذين تركوهم خلفهم. وقد أكد تقرير اليونسكو (2019) على ما تواجهه البلدان عموماً في هذا السياق تحديداً من تحديات يفرضها الوفاء بالالتزام الدولي فيما يخص احترام الحق في التعليم للجميع. فقد قامت معظم الحكومات بتوفير تعليم موازٍ للاجئين. بيد أن هذه النظم التعليمية الموازية تفتقر عادة إلى معلمين مؤهلين، ولا يحصل الطلاب في العادة على شهادات معترف بها، كما أن مصادر التمويل قد تكون عرضة للانقطاع دون سابق إنذار. كما أن التعليم الموازي، في حالة استطالة فترة النزوح، يقلل من فرص التمتع بحياة كريمة في بلدان اللجوء الأولى

(UNESCO, 2019, xvii) ورصد أحد التقارير وجود (530) ألف طفل سوري لا يتلقون أي تعليم على الإطلاق.

مشكلة الدراســة

تحذر المنظمات الدولية من الأزمة الكبيرة التي ستواجهها سوريا مستقبلاً حتى عند توقف الحرب الأهلية لأنها ستواجه جيلاً من الأميين بسبب انقطاع ملايين الأطفال والشبان السوريين عن التعليم جراء الأزمة التي تمر بها بلادهم منذ أكثر من تسع سنوات. وقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين ملايين الأشخاص، من بينهم أكثر من مليون طفل كما أوضحت التقارير الدولية، والذين يعانون من الكثير من المشكلات والأوضاع المعيشية الصعبة التي أثرت على التحاقهم بالتعليم واستكمال دراستهم سواء داخل سوريا أو خارجها.

وتشير الخبرات العالمية في مجال اللاجئين، إلى أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء اللاجئين لا يعودون لأوطانهم مرة أخرى بل يندمجون في البلاد المستضيفة لهم، كما حدث في حالة اللاجئين الفلسطينيين، أو تعود نسبة منهم لأوطانهم الأصلية، وإن كان ذلك يستغرق عشرات الأعوام كما هو متوقع نظرًا لما تخلفه الحروب من مشكلات وأوضاع جديدة. لذا فإن البلاد المستضيفة لهؤلاء اللاجئين عليها أن تضع سيناريوهات ورؤى للتعامل مع اللاجئين السوريين على المدى المتوسط والبعيد المدى ولا تكتفي بالحلول قصيرة المدى من إقامة معسكرات أو مخيمات وعزلهم عن المجتمع الأصلي، بل عليها أن تعمل على الاستجابة لاحتمالية اندماج جزء منهم والإفادة منهم كقوى بشرية في مجتمعاتهم الجديدة.

ورغم كل ما تبذله المنظمات الدولية، والدول المستضيفة ومنظمات المجتمع المدني من جهود في التعامل مع الآثار المترتبة على مشكلة اللجوء، إلا إن الوضع مرشح للتفاقم نتيجة استمرار الصراع والحرب في المنطقة، وتزايد أعداد النازحين بصورة مستمرة، ومعاناة كثير من اللاجئين من المشكلات والتي أثرت بدورها على تعليم أطفال اللاجئين السوريين وأدت لانقطاع نصفهم أو أكثر عن التعليم.

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الآتي:

كيف يمكن التعامل مع أزمة تعليم أطفال اللاجئين السوريين وحل المشكلات التعليمية التي تواجه هؤلاء الأطفال في الدول العربية المستضيفة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس كل من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما واقع تعليم أطفال اللاجئين السوريين في البلدان المستضيفة لهم؟
2. ما المشكلات التعليمية والعوائق التي تواجه أطفال اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء؟
3. ما الجهود المبذولة تجاه المشكلات التعليمية لهؤلاء الأطفال؟
4. ما الحلول المقترحة للتعامل مع الأزمة التعليمية الناشئة التي يعانيها أطفال اللاجئين السوريين في البلدان المستضيفة؟

أهمية الدراسة

بحثت الدراسة الحالية مشكلة تعليم الأطفال اللاجئين، والأبعاد المرتبطة بها، وآثارها التي تعاني منها العديد من الدول العربية في المنطقة كالأردن ولبنان والعراق ومصر. وهذه المشكلة مرشحة للتفاقم مع استمرار الصراع والقتال الدائر في الأراضي السورية، وتشريد وتدمير المنازل والعائلات، وتزايد أعداد اللاجئين عام وراء الآخر في البلدان المستضيفة؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية سلبية في تلك المجتمعات، وتوقف الكثير من الأطفال عن استكمال تعليمهم نتيجة الكثير من العوائق والمشكلات؛ مما يعني ارتداد كثير منهم إلى الأمية، وارتفاع نسب البطالة بينهم ويزيد الأوضاعَ سوءًا في سوريا نفسها أو المنطقة العربية ككل، مما يتطلب بحث ورصد وتحليل واقع تعليم الأطفال اللاجئين السوريين، والبحث عن الحلول والآليات للتعامل مع الوضع الراهن، بما يمكن أن يفيد القائمين على النظم التعليمية في البلدان المستضيفة أو العاملين في المنظمات الدولية أو الإقليمية في تحديد سبل معالجة جوانب وأبعاد وآثار تلك المشكلة.

أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع أطفال اللاجئين السوريين.
2. تحديد أبرز العوائق أمام استكمال أطفال اللاجئين السوريين تعليمهم.

3. تحليل بعض الجهود الدولية في مجال تعليم أطفال اللاجئين السوريين.
4. طرح مقترحات لحل مشاكل تعليم أطفال اللاجئين السوريين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي نظرًا لمناسبته لطبيعة مشكلة الدراسة، من خلال تحليل الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وتحليل البيانات والإحصاءات حول الأوضاع التعليمية للأطفال اللاجئين، والجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمعالجة أبعاد الأزمة الراهنة.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على دراسة تعليم أطفال اللاجئين السوريين في كل من (لبنان والأردن والعراق ومصر، وتركيا) في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، في الفترة من (2011 حتى 2020).

مصطلحات الدراسة

لاجئ (Refugee): وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والمعروفة باسم اتفاقية جنيف (1951) شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد وخوفًا على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب.

(The United Nation Higher Commission for Refugee Agency UNHCR, 2017)

الإطار النظري للدراسة

بدأ الصراع السوري في مارس (2011) من خلال التدخل العسكري الشديد القسوة ضد معارضي الحكومة مما ترتب عليه نزوح ما يقارب (12) مليون إنسان في الفترة من 2011 حتى أواخر عام 2015 منهم أكثر من خمس مليون شخص هاجروا إلى كل من: لبنان، والأردن، ومصر، وتركيا، والعراق. وتقريباً نصفهم في سن المدرسة وأقل من 18 سنة، بينما توجد نسبة (40%)

ممن هم أقل من 12 سنة. والشكل (1) يوضح نمو أعداد اللاجئين السوريين من 2012م حتى عام 2015م. (Culbertson, Constant, 2015, p.ix))

شكل (1) ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين من يونيه (2012) إلى أكتوبر (2015)

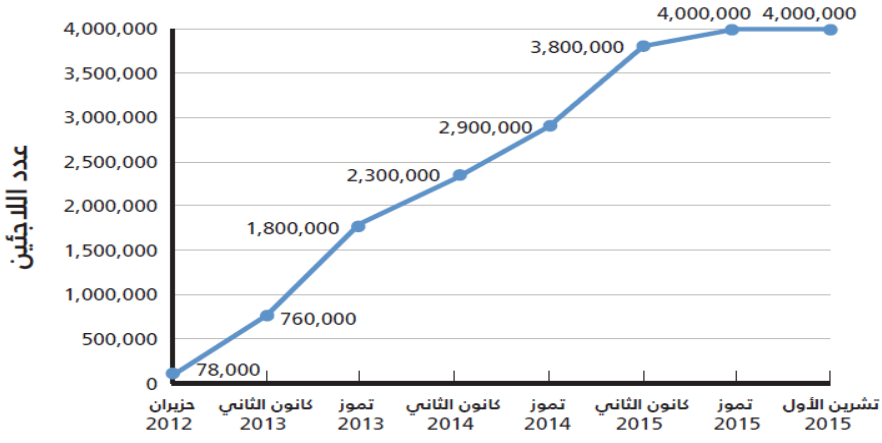

فقد زادت أعداد اللاجئين من (78000) شخص في يونيه (2012) وبلغت (4) مليون شخص في عام (2015) وقد تجاوز العدد الخمس مليون شخص في سنة (2017)، ولا زالت الأعداد مرشحة للتزايد باستمرار الصراع والحرب في سوريا. فعلى سبيل المثال بلغ عدد طالبي اللجوء إلى أوروبا 952,446 أي ما يقارب المليون لاجئ وفقاً للمفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR) في الفترة من أبريل 2011 حتى مايو 2017، وقد استقبلت ألمانيا والسويد نسبة (64%) من اللاجئين، ونسبة (21%) في المجر، والنمسا، وهولندا، وبلغاريا، وتوزعت النسبة الباقية (15%) على باقي الدول الأوروبية. (UNHCR, 2017)

أولاً- واقع تعليم أطفال اللاجئين السوريين التعليمية في البلدان المستضيفة لهم:

قبيل اندلاع الحرب في سوريا كان كل الأطفال السوريين ملتحقين بالمدرسة، وكانت معدلات معرفة القراءة والكتابة تتعدى نسبة (90%) كما كانت سوريا تنفق 5% من إجمالي دخلها السنوي

على التعليم. أما بعد الحرب فصارت سوريا ثاني أسوإ دولة عالميًا في معدلات الالتحاق بالمدرسة، ويوجد (3) مليون سوري خارج المدرسة. وفي سنة 2015/2014 فإن حوالي نصف الأطفال السوريين لا يذهبون للمدرسة، بل وصلت النسبة إلى ثلاثة أرباع الأطفال في المناطق الأشد تضررًا وصارت معدلات الالتحاق بالمدارس في سوريا من أقل المعدلات عالميًا. (Save Children, 2014, p.3)

وتقدر إحصائيات اليونسيف (2016) أن عدد الأطفال والشباب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي داخل سوريا يصل إلى (5.82) مليون طفل وشاب داخل وخارج المدرسة. وقد وقعت (76) هجمة على المدارس سنة (2016)، و11 هجمة على المعلمين، وإصابة وقتل وجرح ما يقارب (250) طفل وطفلة. وعلى الجانب الآخر تزايد معدل الالتحاق بالمدارس من نسبة (60%) عام 2015/2014 إلى (68%) في عام (2016/2015) ورغم ذلك فإن معدلات القيد تعد منخفضة، كما يرتفع معدل الرسوب والتسرب. ويعيش 33% من الأطفال السوريين في مناطق تابعة للنظام و26% منهم في مناطق صراع، بينما (41%) في مناطق تحت سيطرة القوى الأخرى. (UNICEF. 2016), (UNICEF. 2017)

لقد أثرت الحرب تأثيراً شديدًا على الأطفال، فمنهم من فقد أحد أبويه أو الاثنين معًا، كما تم تجنيد بعض الأطفال إجباريًا، ويقدر تقرير منظمة أنقذوا الأطفال أن عدد الأطفال السوريين ممن هم في حاجة إلى الحماية يصل إلى (5.5) مليون طفل داخل سوريا وحوالي (1.5) مليون طفل خارج سوريا. وقد بلغ إجمال عدد الأطفال المتسربين من التعليم حوالي (49%) سنة 2014، كما أن (18%) من المدارس السورية دُمّرت أو استخدمت لأغراض عسكرية، وفقدت المدارس السورية عدد (52.200) مدرس من أعضائها، ويستخدم أكثر من (1000) مدرسة كملجإ للمشردين نتيجة الحرب.

لقد أسفر الصراع الدائر في سوريا، المحتدم حتى الآن، عن تفكك عدد لا يُحصى من العائلات. فقد نزحت مجتمعات كاملة وتفرقت أعداد ضخمة داخل سوريا، وقد تضرر الأطفال بصورة خاصة، حيث بات العديد منهم لاجئين؛ انفصل بعضهم عن أحد والديه أو كليهما وأحياناً ما يكونون غير مصحوبين على الإطلاق بأي شخص بالغ يقدم الرعاية لهم. ويعاني ملايين الأطفال من صدمات نفسية ومشاكل صحية، كما تضررت ربع المدارس في سوريا أو تعرضت للدمار أو تم استخدامها كمأوى، وتعرضت أكثر من نصف المستشفيات سوريا للدمار.

هناك أكثر من 2.4 مليون طفل داخل سوريا خارج المدارس. ومن بين اللاجئين، فإن نصف الأطفال تقريباً لا يحصلون على التعليم في المنفي. ويفوق عدد اللاجئين في لبنان الذين هم في سن المدرسة القدرة الاستيعابية للمدارس الرسمية كافة في البلاد، وهناك 20 % فقط من الأطفال السوريين يرتادون المدارس. وهناك أرقام مشابهة في صفوف اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات في تركيا والأردن. (UNCHR, 2017)

وقد خلقت الحرب الأهلية السورية أزمة تعليمية في الشرق الأوسط إذ تقدّر المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR)) أنّ أقلّ من (40%) من أطفال اللاجئين السوريين يتابعون تعليماً نظاميّاً. والمشكلة ليست فقط إمكانية التحاق أطفال اللاجئين السوريين بالتعليم فحسب، بل أيضاً مستقبل المجتمع السوري ومجتمعات البلدان المستضيفة إذ سيعتمد استقرار المنطقة وازدهارها على الحرص على توفير التعليم الذي يحتاج إليه الأطفال في سنّ الدراسة ليتحلّوا بالمرونة وبالقدرة على التكيّف مع الظروف التي تواجههم ولإعالة أنفسهم.

وذكر تقرير لمنظمة "أنقذوا الأطفال" الإغاثية أن الأطفال العالقين في مخيمات المهاجرين في اليونان "يجرحون أنفسهم، ويحاولون الانتحار، ويستخدمون المخدرات للتكيف مع البؤس الدائم" الذي يعيشون فيه.(Save Children, 2017)

وذكر التقرير أن "صحة الأطفال العقلية تتدهور بشدة، بسبب الظروف السيئة في مخيمات المهاجرين في اليونان أدت إلى تنامي سلوكيات إيذاء النفس، والاعتداء والقلق والاكتئاب، وزيادة معدلات محاولات الانتحار، وإلحاق الأذى بالنفس بين الأطفال الصغار، الذين لا تتجاوز أعمارهم تسع سنين». (بي بي سى عربي، 2017)

ويوجد في مصر ولبنان والأردن والعراق وتركيا حوالى (1,580,792) مليون طفل لاجئ في سن الالتحاق بالمدرسة في ديسمبر عام (2016) طبقاً لإحصائيات اليونسيف بزيادة بنسبة (12%) عن ديسمبر في العام السابق. وقد نتجت هذه الزيادة نتيجة التوسع في قبول الأطفال اللاجئين في تركيا ولبنان.

وفيما يلي عرض لأبرز أوضاع أطفال اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء:

1. تعليم أطفال اللاجئين السوريين في الأردن:

هرب اللاجئون السوريون بشكل أساسيّ إلى البلدان المجاورة، وتزايدت بصورة كبيرة أعداد اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا والأردن حيث يستضيف لبنان والأردن حالياً أعلى نسبة لاجئين في العالم بالنسبة إلى الفرد الواحد، و قبل بداية الأزمة في العام 2011، كان عدد سكّان الأردن يبلغ 6,2 مليون نسمة. ووصل عدد اللاجئين في الأردن في نفس العام إلى نحو (630,000) لاجئٍ، بما يعادل 10% من سكّان الأردن. (World Bank, 2013)

وأشارت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن عدد اللاجئين السوريين الإجمالي في الأردن بما في ذلك اللاجئين غير المسجلين قد بلغ (1.4) مليون نسمة في عام (2014).

(Ministry of Planning and International Cooperation, 2014)

ويقيم حوالي 80% منهم في المناطق الحضرية، بينما وجد أكثر من 100,000 آخرين ملاذاً في مخيمي الزعتري والأزرق. ويعيش العديدون مع وسائل محدودة لتغطية احتياجاتهم الأساسية حتى، والذين تمكنوا بدايةً من الاعتماد على المدخرات أو الدعم من الأسر المضيفة يحتاجون الآن إلى المزيد من المساعدة. (UNCHR, 2017)

وأشارت دراسة أجريت على حوالي 40,000 عائلة سورية تعيش في المناطق الحضرية في الأردن إلى أن ثلثي اللاجئين كانوا يعيشون تحت خط الفقر المدقع.

وقد كشف تقييم أجري مؤخراً في 11 محافظة أردنية من إجمالي 12 محافظة أن 47 بالمائة من 186 أسرة يعمل فرد أو أكثر منها تعتمد جزئياً أو كلياً على الدخل الذي يدره طفلاً كما أظهر تقييم أجرته اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة في وادي الأردن في أبريل/ نيسان 2013 نفس النتيجة: 1,700 طفل من بين 3,500 طفل في سن المدرسة أو 49 % تقريباً كانوا يعملون. (UNHCR, 2017)

ويرجح أن يكون انتشار عمالة الأطفال أعلى من الأرقام الواردة في التقارير السابقة، ويعمل الكثير من الأطفال على فترات متقطعة في وظائف قصرية الأجل قد تتغير من يوم إلى آخر. ويصعب تحديد الأطفال العاملين في كل من السياق الحضري والسياق الريفي لأن جموع اللاجئين غالباً ما تتشتت.

ونظراً لأن عمالة الأطفال في الأردن ولبنان غير قانونية، غالباً ما يخفي أصحاب العمل والعائلات اللاجئة المشكلة خشية افتضاح أمرهم. حيث يخشى بعض الآباء اكتشاف المنظمات العاملة في المجال الإنساني أمر عمل أبنائهم، لأنها قد تقلل من المساعدات المالية التي يحصلون عليها.

ووجد استقصاء أسري أجري في مارس 2013 في محافظة المفرق بالأردن أن 15% من 2,397 طفلاً لا يتلقى تعليماً طلبوا أن يلتحقوا بالمدرسة ولكنهم ُوُضعوا على قائمة الانتظار نتيجة عدم وجود أماكن كافية لاستيعابهم بالمدارس الأردنية.

ووجد تقرير لليونسيف أن العقاب البدني شائع في المدارس الأردنية. ووصفت الفتيات في مخيم الزعتري كيف أن معلميهم يقولون لهن «أنتم دمرتم بلدنا» ويلعنون سوريا بسبب إرسالهم إلى الأردن. (UNICF, 2016) مما يدلل على قناعة بعض المعلمين بأن اللاجئين يمثلون عبئًا إضافياً ومشكلة لبلادهم.

وقد تأثر قطاع التعليم الأردني بشكل كبير نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بالطرق التالية:

اكتظاظ الفصول الدراسية في المدارس، وكانت هذه المشكلة قائمة من قبل، والآن تحول العديد من المدارس إلى نظام فترتي عمل مما أدى إلى أن المعلمين أصبحوا يعملون عملاً إضافياً ولا يتقاضون عليه مكافأة أو أجرا.

تهالك المدارس وحاجتها إلى صيانة أو توسيع بسبب الزيادة السكانية.

2. تعليم أطفال اللاجئين السوريين في لبنان:

بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين في لبنان مليون و70 ألفا، يعيش حوالي (100) ألف منهم داخل المخيمات بالإضافة إلى أكثر من (970) ألف أخرين موزعين خارج المخيمات، في حين أن عدد السكان الأصلي كان يقارب (4.4) مليون نسمة قبل حلول الأزمة، وبذلك فإن عدد اللاجئين السوريين قد رفعوا عدد سكان لبنان بنسبة تزيد عن (25%) نسمة، كما أن هذا العدد يؤثر بشدة على التوازن الطائفي الدقيق في بلد مثل لبنان.

وفي لبنان، تعدّ الحياة صراعاً يومياً لكثير من اللاجئين السوريين ذوي الموارد المالية الضئيلة أو المعدومة يعيش حوالي (70%) منهم تحت خط الفقر بأقل من (3.84) دولاراً أميركياً للفرد في

اليوم. ولا توجد مخيمات رسمية للاجئين، ونتيجة لذلك، يعيش أكثر من مليون سوري مسجل في أكثر من (1,700) موقع في كافة أنحاء البلاد، وغالباً ما يتقاسمون أماكن السكن الصغيرة مع عائلات لاجئة أُخرى ويعيشون في أماكن مكتظة. وما يقرب من نصف اللاجئين السوريين المسجلين الذين يعيشون في الأردن ولبنان هم من الأطفال، وأكثر من نصفهم من الإناث. (البنك الدولي، 2015)

ويرى اللبنانيون أن اللاجئين السوريين يمثلون تهديدًا للواقع الأمني المحلي، نتيجة تجربة لبنان السابقة مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وتزايد القناعة أن اللاجئين يمثلون مصدر تهديد وجودي واقتصادي واجتماعي، ووجود مطالبات على المستويين الرسمي والمحلي بـ"إبعاد اللاجئين" بسبب الاختلاف في أنماط العيش، والآثار السلبية على العلاقات الاجتماعية والسياق الأمني، واقتصادات المجتمعات المضيفة. وانعكست هذه الرغبة في عدد من السياسات والقرارات الصادرة كحظر التجول الهادف إلى الحد من الحركة المواطنين السوريين واللاجئين في العديد من المناطق. (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشري، 2015، ص 57)

كما نشأت العديد من التوترات نتيجة الاكتظاظ في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالمية، ومنافسة اللاجئين للعمال المحليين في العديد من المجالات نتيجة لامتلاك العديد من العمال السوريين مهارات عالية في مجالات البناء، والزراعة، وإدارة المتاجر، وقيادة السيارات، وضآلة أجور تلك العمالة، وارتفاع أسعار الإيجارات، وتزايد أسعار السلع، والخدمات، وعدد من المشكلات الاجتماعية، والتوزيع غير العادل للمساعدات وبرامج التنمية، وشعور المجتمعات المضيفة بالتهميش من قبل الحكومات ومنظمات الإغاثة الأخرى. (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشري، 2015، ص 62)

ويعيش أكثر من نصف اللاجئين السوريين في لبنان في مساكن غير آمنة مما يطرح تحدياً مستمراً يتمثل بالحفاظ على أمنهم ودفئهم. وأشارت دراسة أجريت على حوالي (40,000) عائلة سورية تعيش في المناطق الحضرية في الأردن إلى أن ثلثي اللاجئين كانوا يعيشون تحت خط الفقر المدقع. (UNHCR, 2016, 1)

ويستنفذ اللاجئون مدخراتهم بعد سنوات في المنفي، ويلجأ عدد متزايد منهم إلى التسول وإلى الجنس من أجل البقاء وإلى عمالة الأطفال. وتعيش العائلات من الطبقة الوسطى التي لديها أطفال بصعوبة في الشوارع.

وينشأ عشرات الآلاف من الأطفال النازحين في الأردن ولبنان دون آبائهم: واعتباراً من 30 سبتمبر 2013، بلغ عدد الأسر التي تعولها امرأة في الأردن (41,962) أسرة، فيما وصل العدد في لبنان إلى (36,622) أسرة. ولا يقتصر الأمر على غياب الآباء فقط، ولكن العديد من الأطفال لا يعرفون مكانهم أيضاً. (UNCHR, 2017)

ويتحتم على أطفال بعضهم في السابعة من العمر، أن يعملوا لساعات طويلة مقابل مبلغ زهيد، فضلاً عن أنهم في بعض الحالات يعملون في ظروف خطرة، وفي مثل هذه الظروف، يضيعون مستقبلهم أيضاً لتسربهم من التعليم. يُعد معظم الأطفال العاملين من الأولاد، كما تعمل بعض الفتيات بالزراعة والأعمال المنزلية غالباً. (اليونسيف، 2013، ص 18)

لقد وصلت عمالة الأطفال إلى مستويات خطيرة. وتقدر اليونيسيف أن طفلاً من بين كل عشرة أطفال سوريين لاجئين في المنطقة من بين الأطفال العاملين وقد صرحت المفوضية وشركاؤها بأن مشكلة عمالة الأطفال تُعد من أوسع المشكلات انتشارًا وأعقدها من بين كافة مشكلات حماية الطفل.

وفي لبنان، يفوق عدد اللاجئين الذين هم في سن المدرسة القدرة الاستيعابية للمدارس الرسمية كافة في البلاد، وهناك (20 %) من الأطفال السوريين يرتادون المدارس. وهناك أرقام مشابهة في صفوف اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات في تركيا والأردن. (UNCHR, 2017)

ويؤثر تدفق الطلاب اللاجئين بصورةٍ بالغةٍ على قدرة المعلمين المحليين وجودة التعليم المقدم - ليس للاجئين فحسب -، وإنما أيضاً للطلاب اللبنانيين والأردنيين، إذ لم يتدرب جميع المعلمين على العمل مع الأطفال اللاجئين الذين يعانون من أزمات نفسية. وإلى جانب عدم توفر الموارد الملائمة، كما شكا بعض الطلاب السوريين من سوء جودة التعليم الذي يتلقونه في المدارس العامة. وأبلغ بعض الآباء أيضاً قيام المعلمين بإساءة معاملة الأطفال لفظياً وبدنياً. (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشري، 2015، ص 62)

فالمدارس اللبنانية غير مجهزة للتعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وأساساً فإن المدارس الحكومية العامة كانت تجذب فقط نسبة أقل من 30% من الطلاب اللبنانيين، وأوضاعها تحتاج إلى الإصلاح حتى في فترة ما قبل الأزمة السورية. (El-Ghali, Ghalayini & Ismail, 2016)

وعادة ما يضايق الأطفال بعضهم بعضاً نظراً للاختلافات الثقافية بينهم. في المدارس اللبنانية والأردنية، حيث يواجه الأولاد والفتيات السوريون تمييزاً شديداً ومضايقات وعنفاً. (اليونسيف، 2013، ص 18)

ويوضح عدد من التقييمات والاستقصاءات مدى خطورة الأوضاع التعليمية للأطفال السوريين في لبنان؛ فقد وجد تقييم برنامج الأغذية العالمي والمفوضية واليونيسف حول أوجه الضعف في لبنان أن 29% من 660 أسرة قالوا إن لديهم طفل أو أكثر لم يلتحقوا بالمدرسة، وأرجعوا أحد الأسباب إلى عدم وجود مكان في المدرسة أو عدم وجود مدرسة داخل مجتمعهم. تتسبب الاختلافات بين المنهج الدراسي السوري من ناحية والأردني واللبناني من الناحية الأخرى في عزوف بعض الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، والتوقف عن التعليم.

فمثلاً بلغ عدد الأطفال السوريين الملتحقين بالتعليم في عام 2015/2014 106.795 من بين 403.100 طفل مستهدف، والأطفال الذين نجحوا في الالتحاق بالتعليم واجهتهم عدة تحديات من أهمها تكلفة المواصلات، وحالات الاعتداء، والعنف، والتنمر ضدهم، والتحديات المرتبطة بلغة التدريس الفرنسية في المدارس اللبنانية. مما أدى لوصول نسب رسوب الأطفال السوريين إلى (70%) في عام 2012/2011، بل إن عديدا من الآباء اللبنانيين قد قاموا بنقل أبنائهم من المدارس الحكومية التي يتواجد فيها أطفال سوريون لخوفهم من تدني مستوى جودة التعليم في تلك المدارس. يضاف إلى ذلك جهل الآباء بإجراءات وخطوات إلحاق أبنائهم بالمدارس اللبنانية نتيجة اختلافها وتنوعها. (El-Ghali, Ghalayini & Ismail, 2016)

وتُعد اللغة أيضاً عائقًا أمام تعليم الكثير من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان. ففي سوريا يتم التدريس باللغة العربية فقط، فيما يتم تدريس الحصص في لبنان أيضاً باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وفقاً للمدرسة. ويشكل هذا الأمر مشكلة كبيرة للأطفال الأكبر عمراً. يكون اكتساب الأطفال الصغار للغة جديدة أكثر سهولة، كما أن أقرانهم اللبنانيين يحرزون تقدماً أقل. ورغم صعوبة تعلم لغة جديدة، يرى عدد من الأطفال السوريين اللاجئين الأمر كفرصة ذات قيمة. (اليونسيف، 2013، ص 18)

ويمثل التوقف عن التعليم مشكلة خطيرة في كل من الأردن ولبنان. ووفقاً لتقرير أخير للبنك الدولي، فقد بلغت معدلات الرسوب والتوقف عن الدراسة بين الأطفال السوريين ضعفي المتوسط

الوطني لعدد الأطفال اللبنانيين. وتقدر المفوضية أن 20% من الأطفال السوريين اللاجئين يتوقفون عن التعليم في لبنان وتكمن المشكلة الكبرى في الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاماً.

وقد اتخذ لبنان خطوات بارزة لإدماج الأطفال السوريين في منظومة المدارس الحكومية؛ فسمحت السلطات للاجئين بالتسجيل دون إثبات على الإقامة القانونية، وأعفتهم من رسوم التسجيل، وفتحت فصولا دراسية في "دوام ثانٍ" بعد الظهر في 238 مدرسة حكومية لتوفير التعليم الرسمي للسوريين.

وقد أعدت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية في عام (2014) استراتيجية قومية لوصول التعليم لكل الأطفال (RACE) في لبنان بما فيهم اللبنانيين وكذلك الأطفال السوريين اللاجئين، وساعدت على رفع عدد الأطفال السوريين المسجلين في المدارس الحكومية إلى 158321 بحلول نهاية السنة الدراسية 2015-2016. وفي 2016، تبنى لبنان خطة لتنفيذ المرحلة الثانية من السياسة نفسها (RACE II) للسنوات الخمس المقبلة بهدف تسجيل 440 ألف طفل سوري في التعليم الرسمي بحلول العام 2020-2021. ولم تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها لأسباب عدة من أهمها: عدم كفاية التمويل، وضعف التنسيق بين الوكالات الحكومية، ومحدودية التنسيق مع المنظمات غير الحكومية.

رغم هذه الجهود، مازال الكثير من الأطفال السوريين خارج المدرسة بسبب القوانين المتشددة التي تمنع السوريين من الحصول على إقامة وعمل بشكل قانوني في تقويض سياسات لبنان في مجال تسجيل الأطفال بالمدارس، وعديد من العائلات تعاني الفقر وتخشى الاعتقال إن حاولت العمل أو العثور على عمل. في الغالب، كما لا تستطيع هذه العائلات توفير مصاريف الدراسة، مثل النقل واللوازم المدرسية، أو تعتمد على عمل الأطفال بدل إرسالهم إلى المدرسة.

وقد قامت منظمات المجتمع المدني بعمل العديد من الفصول العلاجية للطلاب في المدارس الحكومية، وتقديم برامج تسريع التعليم لتحقيق دمج الأطفال السوريين في نظام التعليم اللبناني، وتعريف الأطفال بالقراءة والكتابة والحساب للأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بأي مدرسة.

3. أوضاع تعليم أطفال اللاجئين السوريين في تركيا:

بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية في 30 (ديسمبر) في عام 2016 حوالي مليونين و407 ألف لاجئ موزعين على (25) مخيم، جزء منهم وعددهم (276) ألف داخل المخيمات، والجزء الأخر حوالى مليونين و131 ألف لاجئ خارج المخيمات. علماً بأن عدد سكان تركيا قبل الأزمة كان يبلغ (73.1) مليون نسمة قبل حلول الأزمة. ويتركز الجزء الأكبر من اللاجئين في جنوب شرق تركيا، ويتركزون في مدن غازي عنتاب، وإيديز. (Albayrak, Aydin, 2014)

وقد تزايدت أعداد الأطفال اللاجئين في تركيا من710,489 في ديسمبر عام (2015) إلى (872,536) طفل وطفلة في ديسمبر 2016، ولأول مرة في عام (2017) بسبب التوسع الكبير في إلحاق الأطفال بالمدارس في تركيا فقد زادت نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم عن نسبة الأطفال المتسربين من التعليم. (UNCHR, 2017)

وقامت وزارة التربية الوطنية التركية Ministry of National Education بتطوير نظم إدارة المعلومات لإدخال بيانات الأطفال اللاجئين ومتابعتهم وتقديم الدعم المالي لاستكمال تعليم الأطفال اللاجئين بداية من إبريل (2017)، وتجهيز مراكز التعليم المؤقتة Temporary Education Centers (TECs) لإعداد وتأهيل اللاجئين السوريين للالتحاق بالمدارس التركية، وتعليمهم اللغة التركية، كما رفعت الوزارة من أجور المعلمين السوريين الملتحقين بتلك المراكز بما يقابل الحد الأدنى الذى يحصل عليه أقرانهم من الأتراك، ويعمل بهذه المراكز (13.200) متطوع سوري، وتقديم برامج التعليم العلاجي للأطفال والطلاب السوريين. وتم تطوير نظام لامتحانات تعيين المدرسين السوريين بالمدارس التركية بناء على مدى إلمامهم باللغة التركية. وقامت الوزارة بتعيين (3.600) معلم لغة لتعليم الأطفال السوريين اللغة التركية، وتطوير نماذج تعليم اللغة التركية، وتم تدريب (20.000) معلم سوري وتركي على استخدام استراتيجيات تدريس اللغة التركية الحديثة. (Brussels Conference Education Report, 2017)

وقد نظمت الحكومة التركية بالتعاون مع اليونيسيف دورات " الاندماج الاجتماعي" لـعدد (21 ألفا و700) طفل سوري خارج المخيمات، بهدف تخفيف مشاكل الاندماج التي يعانيها الأطفال السوريون في المجتمع. ويتمثل الهدف الرئيسي للدورات، في تخفيف مشاكل الاندماج

بالنسبة للأطفال السوريين، وتأسيس حوار متبادل مع أقرانهم، فضلا عن تعزيز التفاهم والتسامح المتبادل بين الثقافتين. (مروة الغفري، 2016، ص 1) كما قامت الحكومة التركية بتعديل قوانين الهجرة والإقامة، وتوفير فرص العمل لعدد (300000) عامل سوري ماهر.

(Bellamy., Haysom, Wake. & Barbelet., 2017,p.5)

ورغم كل تلك الجهود إلا إن معدلات قبول الطلاب السوريين بالمدارس المتوسطة الثانوية لا زال منخفضاً، وأكبر مشكلة تواجه التلاميذ والطلاب السوريين هو تعلم اللغة التركية، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية، وعدم وجود برامج موجهة للطلاب المراهقين الذين تركوا التعليم لأكثر من عام. كما يؤثر نقص المال في قدرة الأسر على دفع تكاليف النقل والمستلزمات وأتعاب التعليم في حالة مراكز التعليم المؤقتة. وتتفشى عمالة الأطفال وسط اللاجئين السوريين، الذين لا تمنحهم تركيا تصاريح العمل بسبب مخاوف من تأثر سكان البلد المضيف من العاطلين. نتيجة لهذا تعتمد أسر عديدة على دخل أطفالها، حيث يعجز الأبوان عن اكتساب دخل شريف بدون تدابير حماية عمالية.

كما لم تنجح تركيا حتى الآن في إتاحة التعليم لمعظم أطفال اللاجئين السوريين في تركيا، وخاصة للمقيمين خارج المخيمات ففي المجمل، يذهب إلى المدارس ما يقل عن ثلث الأطفال السوريين في سن الدراسة ويوجد نحو 485000 يظلون عاجزين عن الوصول إلى التعليم.

(Human rights Watch, 2015, p.7)

4. أوضاع تعليم أطفال اللاجئين السوريين في مصر:

يصل عدد اللاجئين السوريين في مصر إلى (130000) لاجئ في مصر، وتتجاوز أعداد اللاجئين غير المسجلين هذه الأعداد بكثير. وكان من بين اللاجئين السوريين المسجلين في مصر عدد ٥٢ ألف طفل ممن تلقوا المساعدة والرعاية من قبل الحكومة المصرية التي فتحت أبواب المدارس والجامعات ومنحتهم الرعاية الصحية بمساواة مع المواطنين المصريين، وهو ما يجعل مصر نموذجا لاستقبال اللاجئين.

ووفقا لآخر الإحصاءات فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها مصر للاجئين السوريين، بلغ عدد الطلاب السوريين المسجلين في مدارس التربية والتعليم في العام الحالي (39) ألف وخمسمائة

طالب، وعلى صعيد خدمات الرعاية الصحية فقد تم تقديم (62) ألف استشارة طبية متعلقة بالرعاية الصحية الأولية للأسر السورية، بالإضافة إلى تلقي حوالي (9800) طفل تحت الخامسة للقاحات.

وقد قامت المنظمات الدولية والإغاثية بتوفير برامج التدريب والتنمية المهنية للمعلمين في (6) محافظات هي الأكثر استقبالاً للأطفال اللاجئين. كما أن وزارة التربية والتعليم قد أصدرت قراراً بقبول الأطفال السوريين في كافة مراحل التعليم، وجددت الموافقة على القرار الوزاري في عام 2017/2016. وقد قامت الجهات المانحة بإنشاء عدد (50) فصلا لأطفال مرحلة ما قبل المدرسة، وتزويد (30) مدرسة بالحواسيب المحمولة، وتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل وتطوير البيئة التعليمية في عدد (210) مدرسة حكومية عامة وتوسيع الفرص التعليمية المتاحة أمام السوريين وكذلك المصريين، وتوزيع منح لتسديد مصاريف الكتب والمواصلات.

(Brussels Conference Education Report, 2017)

ونظراً للأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مصر تعاني العديد من الأسر السورية في سبيل توفير الاحتياجات الأساسية لأبنائها، وهناك حاجة لتحسين جودة التعليم المقدم، وتدريب المعلمين، وتطوير المدارس، والمناهج، وكذلك مواجهة مشكلة عمالة الأطفال، والعنف في المدارس. لكن على الجانب الآخر هناك إرادة سياسية من الحكومة المصرية على توفير كل صور الدعم للأطفال السوريين وتحقيق اندماجهم بالمدارس المصرية.

ويعانى اللاجئون السوريين من بطء إجراءات استخراج الإقامة، ومشكلة ظهور ما يطلق عليه المدارس السورية، وهى مدارس غير مرخصة من وزارة التربية والتعليم تتبع للجمعيات الخيرية، وتحصل بعضها على مصروفات تتراوح ما بين (5000) جنيه إلى (2000) دولار سنويا

5. أوضاع أطفال اللاجئين السوريين في العراق:

بلغ إجمالي عدد اللاجئين في العراق (244) ألف و(527) لاجئ، (94) ألف منهم داخل المخيمات، بالإضافة إلى (150) ألف خارج المخيمات. ويبلغ عدد الأطفال 61,804 وكلهم ملتحقين بكافة مراحل التعليم، وقد بذلت الحكومة العراقية العديد من الجهود لتطوير نظم إدارة المدارس وحوكمتها، وجودة التعليم، ومخرجات التعلم، وتحقيق التعاون بين الآباء والمدارس.

كما شملت الجهود إنشاء وحدات مدرسية متحركة في أماكن تركز اللاجئين، وتنفيذ حملات لتسجيل الأطفال بالمدارس، كما تم استخدام صور التعلم عن بعد وتقديمها للأطفال، كما تم تنفيذ آليات الحماية الاجتماعية وتقديم المعونات لمصاريف المواصلات والانتقالات والمدارس لأسر الأطفال اللاجئين. كما تم تدريب المعلمين على طرق إدارة الفصل وطرق التدريس الحديثة وتقديم الدعم النفسي للأطفال، وقامت وزارة التربية العراقية بطبع وتوزيع (254.000) كتاب على أطفال اللاجئين.

وأكبر مشكلة تواجه الأطفال اللاجئين في العراق هو محدودية الأماكن المتاحة للتعليم، وتعدد الفترات التي تصل إلى ثلاث أو أربع فترات في اليوم، وقلة ساعات التدريس، وقلة المواد التعليمية المتاحة، وعدم قدرة وزارة التربية على تشغيل المعلمين السوريين اللاجئين.

وإلى جانب أعداد الأطفال اللاجئين في الدول السابقة، فإن هناك أعداد من هؤلاء الأطفال في العديد من دول العالم، فقد قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة في عام (2016) أعداد اللاجئين السوريين في باقي الدول العربية بلغ (26) ألفا و(800) سوري. وفي أوروبا بلغ عدد اللاجئين (550) ألف لاجئ. وبلغت أعداد اللاجئين المسجلين في دول شمال أفريقيا أكثر من 24 ألف لاجئ، فضلاً عن (438) ألفا و(540) لاجئ في الدول الأوروبية. (محمود، 2016) وتختلف أوضاع تعليم أطفال اللاجئين السوريين من بلد لآخر، إلا أن أهم المشكلات التي يعانيها هؤلاء الأطفال هي مشكلة الاندماج في تلك المجتمعات، واختلاف اللغة، مما جعل الدول الأوروبية تعطى الأطفال دروسا في اللغات مكثفة لعلاج تلك المشكلة. يعاني الكثير من أبناء المهاجرين عموما وأبناء اللاجئين والمقيمين بصورة غير شرعية في ألمانيا خصوصا من الحرمان من التعليم أو من الإهمال والتسيب في مسألة الالتحاق بالمدارس لأسباب عدة منها مثلا: خوف بعض الأسر المقيمة بطريقة غير شرعية من إرسال أبنائها إلى المدارس حتى لا ينكشف أمرها للسلطات وتتعرض للطرد، أو بسبب الوضع غير المستقر للأسرة المنتظرة للبت في طلب منحها حق اللجوء، إضافة الى تفشي ظاهرة الأمية و تدني المستوى التعليمي والوعي الثقافي لدى الآباء والأمهات وعدم قدرتهم على مساعدة أبنائهم في التحصيل العلمي.

ثانياً– المشكلات والعوائق التي تواجه تعليم أطفال اللاجئين السوريين في البلدان المستضيفة:

يواجه الأطفال اللاجؤون السوريون في البلدان المستضيفة لهم عوائق متعددة وفرص محدودة أمام التحاقهم بمدارس نظام التعليم الرسمي، وبرامج التعليم البديل، وبرامج الدعم المختلفة. ومن أبرز هذه العوائق الحصول على أوراق الإقامة، ومصاريف وتكاليف الانتقالات والمواصلات. وفي عام 2015/2014 التحقت نسبة (48%) من الأطفال السوريين بالتعليم الرسمي، بينما (52%) منهم لم يلتحقوا بالمدرسة، وهذا يمثل خطرًا على مستقبل سوريا، وبناء قدرات هؤلاء الأطفال ومشاركتهم في المجتمع، لأن الشباب المتعلم المنتج هو فقط القادر على المشاركة في إعادة بناء المجتمع السوري. (Sirin & Lauren-Sirin 2015) , (Andres-Vina et al., 2015)

وأوضح تقرير منظمة "أنقذوا الأطفال" أن أطفال اللاجئين السوريين يعانون المشكلات الآتية: (Save Children, 2014, p.6)

1. وجود معوقات قانونية تفرضها سياسات وقوانين الدول المستضيفة.
2. اللغة المستخدمة في بعض الدول المستضيفة داخل المدارس (التركية، الكردية، الفرنسية) تشكل عائقاً أمام استكمال الأطفال اللاجئين تعليمهم.
3. ازدحام وتكدس الفصول، وانشغال المعلمين نتيجة كثرة أعبائهم، واختصار الحصص، مما يشكل مشكلة أمام هؤلاء اللاجئين، ويقلل من فرص استكمالهم لتعليمهم.
4. كثير من اللاجئين ظل لفترة طويلة خارج المدرسة لمدة تتجاوز الثلاث سنوات، مما يتطلب في كثير من الحالات مساعدات متخصصة نفسية واجتماعية متخصصة وتأهيلهم لاستكمال تعليمهم.

وتشير التقارير إلى أن (20%) فقط من الأطفال اللاجئين السوريين يلتحقون بالمدرسة في لبنان، ونسبة (30%) في تركيا، و(68%) في الأردن. وتختلف معدلات الالتحاق حسب البيئة التي يتواجد فيها الأطفال اللاجئين السوريين، فمعدلات التحاق الأطفال المتواجدين في معسكرات اللجوء أقل من نظرائهم من الأطفال اللاجئين المقيمين في المدن، كما أن عامل الجنس يؤثر في معدلات الالتحاق فالبنات أقل في معدلات التحاقهم بالمدارس. كما وجد أن الأطفال اللاجئين

السوريين الملتحقين بالمدارس تنخفض معدلات نجاحهم عن أقرانهم من غير اللاجئين، كما ترتفع معدلات التسرب والانقطاع عن المدرسة نتيجة عوامل عدة أبرزها تكاليف الذهاب للمدرسة والمواصلات والكتب مما يمثل عائقًا أمام استكمال تعليمهم، إضافة لحاجة الأسر إلى عمل الأطفال لتحقيق دخل للأسرة؛ ففي الأردن مثلاً، يترك حوالي (20%) من الأطفال المدرسة للعمل وفي بعض الحالات، تُجبر الفتيات على الزواج المبكر. ولا يحصل حوالي (90,000) سوري في سنّ الدراسة على التعليم الرسمي، ويحصل 30,000 شخص من هؤلاء على التعليم غير الرسمي فيما يفوت الباقون تعليمهم. (UNHCR, 2017, p.1)

إضافة لمشكلة عائق اللغة في بعد البلدان أو وجود بعض المناهج الجديدة بالنسبة للأطفال. ففي لبنان مثلا يتم التدريس في بعض المدارس باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو العربية. وفي تركيا لا يسمح للأطفال بالالتحاق بالمدرسة إلا بعد إلمامهم باللغة التركية، كما لا يتم السماح للمعلمين السوريين بالعمل رغم أن ذلك قد يكون أحد الحلول لمشاكل تعليم الأطفال السوريين، كما يواجه الأطفال اللاجئون السوريون التمييز والاعتداءات اللفظية والجسدية في المدارس، مما يؤثر بشدة على إقبال الآباء على إرسال وإلحاق أولادهم بالمدارس.

ويعاني كثير من الأطفال السوريين من مشكلات نفسية وعقلية ناتجة عن خبراتهم الأليمة والصراع الدائر في سوريا. ففي دراسة أجريت في معسكر Islaiye في أقصى جنوب تركيا وجد أن (79%) من الأطفال مروا بخبرة موت فرد من الأسرة، بينما شاهد (60%) من الأطفال إصابة أو قتل أو جرح إنسان، بل إن (30%) من الأطفال أنفسهم أصيبوا. ويعاني الأطفال بصفة عامة من ارتفاع نسب الصدمات النفسية ويعاني (45%) من الأطفال من اضطراب ما بعد الصدمة، و(44%) من أعراض الاكتئاب. وهذا يمثل عشر أضعاف النسب العالمية، ويعانى ربع هؤلاء الأطفال من أعراض مشكلات سيكوسوماتية في أطرافهم.

ومن ثم يمكن القول إن أبرز المشكلات والعوائق التي تواجه تعليم اللاجئين السوريين تتمثل في:

1. **العوائق القانونية المرتبطة بقوانين الهجرة والإقامة ببلد اللجوء**، وفقدان الكثير من السوريين لمنازلهم والأوراق القانونية اللازمة لاستيفاء قوانين الإقامة وتسجيل اللاجئ، إضافة إلى بطء إجراءات استخراج الهويات في بعض الدول.

2. **العوائق الاقتصادية:** وتتمثل في فقدان كثير من اللاجئين أموالهم أو عدم امتلاكهم لأموال بدرجة كافية، وعدم وجود فرص العمل لإعالة أسر اللاجئين، ودفع إيجارات المساكن والموصلات والتنقل، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والإنفاق على تعليم أبنائه، إضافة لظروف البلدان المستضيفة التي تعاني في الأساس قبل قدوم اللاجئين من مشكلات اقتصادية.
3. **العوائق الثقافية:** تتضمن هذه المشكلة الكثير من الأبعاد والتي قد تلعب دوراً كعائق أمام تعليم اللاجئين كما في الحالة التركية واللبنانية، إضافة إلى ما يعانيه اللاجؤون من اختلاف المناهج وطرق التدريس في البلاد التي يقيمون فيها.
4. **العوائق الاجتماعية:** تتمثل في نظرة كثير من سكان البلدان المستضيفة نظرة سلبية للاجئين أو على أنهم تهديد لفرص العمل المتاحة وأنهم مصدر مشكلات لتلك المجتمعات، وما يعانيه أبناء اللاجئين من تمييزٍ، أو تحرش، أو عنفٍ لفظي، أو مادي في المدارس.
5. **العوائق والمشكلات النفسية:** وتتمثل في ما يعانيه الكثير من اللاجئين وأبنائهم من اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب، وغيره من المشكلات نتيجة ما عانوه من ويلات الحرب، وفقدان أو موت أحد أفراد الأسرة وحاجتهم للتأهيل النفسي.
6. **العوائق التعليمية:** وترتبط تلك العوائق بمحدودية فرص التعليم، وعدم قدرة المدارس على استيعاب اللاجئين، أو توفير تعليم ذو درجة متدنية للاجئين، أو عدم وجود شهادات أو أوراق تثبت أوضاع اللاجئين التعليمية، أو عدم امتلاكه لأوراق الإقامة مما يحول دون استكمال تعليمه بمدارس البلدان المستضيفة، إضافة إلى ارتفاع مصاريف المدارس في بعض الأحيان بما يفوق قدرات الكثير من أسر اللاجئين.

ثالثاً- جهود التعامل مع الأزمة التعليمية لأطفال اللاجئين السوريين:

لقد قامت العديد من الدول بوضع الخطط والسياسات والإجراءات للتعامل مع مشاكل اللاجئين السوريين، وتخفيف حدة الأزمة القائمة؛ فقامت الدول المستضيفة للاجئين بتخفيف وتعديل قوانين اللجوء والإقامة لتسهيل إجراءات تسجيل اللاجئين كما في حالة تركيا ولبنان، وقامت بعض الدول بإنشاء مخيمات ومعسكرات بصورة رسمية كتركيا والأردن في حين سمحت دول أخرى بإقامة اللاجئين في معسكرات غير رسمية تابعة للمنظمات الدولية والمنظمات الخيرية،

أو الإقامة في شتى أنحاء البلاد. وقامت مصر بمعاملة الطلبة السوريين نفس معاملة الطلبة المصريين، ونفذت تلك الدول برامج تأهيلية وعلاجية لدمج اللاجئين كما هو الحال في تركيا، واستعانت تركيا بمعلمين سوريين وأعطت تصاريح عمل لآباء اللاجئين وعينت العمالة المهارة منهم رغبة في تخفيف حدة المشكلة.

لكن رغم كل ذلك، تتطلّب استضافة اللاجئين موارد كبيرة واللاجئون يرغبون بالعودة إلى بلادهم ويخشى المواطنون التغيرات الديموغرافية التي قد يتسبّب بها وجود اللاجئين. وهناك حاجة لإحداث توازنٌ دقيق بين إدارة الضغوطات السياسية التي ينتجها وجود عدد كبير من اللاجئين الذين يتنافسون مع الموطنين على الخدمات العامة والمساكن والوظائف؛ والاستجابات الإنسانية لحاجات اللاجئين؛ وحاجات البلدان إلى التنمية لصالح مواطنيها؛ والحاجات الأمنية المتأتية من استضافة مجموعة جديدة من الأشخاص المعرّضين لصدمات والمجندين سياسياً

ومع استمرار الحرب السورية، واحتمالية ألاّ يعود الكثير من اللاجئين السوريين إلى بلادهم لسنوات عديدة بسبب الضغوطات المجتمعية المترسّبة ودمار البنى التحتية وضعف الاقتصاد، مما يضعف احتمالية عودة العديد من اللاجئين إلا القليل إلى بلادهم.

وقد قامت الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة بعمل كالمفوضية السامية لشؤون للاجئين، واليونيسف، بعمل العديد من الجهود في مجال معالجة مشكلة اللاجئين ومنها وضع خطط الاستجابة لاحتياجات اللاجئين على مدى أكثر من ست سنوات، وفرت فيها ملايين الدولارات للاجئين، وتوفير احتياجات المعيشة والتعليم لأسر اللاجئين.

وبذلت المنظمات الدولية والإغاثية العديد من الجهود مع الأطفال السوريين اللاجئين فمنظمة مستقبل سوريا المشرق Syria Bright Future ، والتي أسسها محمد أبو هلال وهو معالج سوري الجنسية في الأردن فقد وفرت خدمات التعليم وبرامج دعم الاحتياجات النفسية، وقامت بإشراك اختصاصيّ الصحة النفسية، والاختصاصيين الاجتماعيين، والمعالجين النفسيين، وبرامج التدخل واستراتيجيات التعامل مع أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، وبناء مهارات الأطفال وتأهيلهم للالتحاق بالمدرسة من خلال توفير أنشطة اللعب والإبداع لهؤلاء الأطفال، وتقديم النصائح والاستشارات، وصور الدعم للأسر السورية اللاجئة. (Kamaliddin, 2015, P.1)

وقد عملت شركة كابلان الدولية للتعليم على توفير دورات تأهيلية مجانية للطلاب السوريين لإعدادهم لامتحانات القبول بالجامعات وذلك بالتعاون مع معهد التعليم الدولي التابع لليونسكو. كما طورت المؤسسة الكندية غير الربحية "خدمات التعليم العالمية" WUSC طريقة تساعد الطلاب اللاجئين الذين ليس لديهم وثائق رسمية على تكوين ملف شخصي لهم من خلال مقابلات مع الأساتذة، وإجراء امتحانات، ووسائل أخرى في محاولة للتثبت من صحة مؤهلاتهم ومعلوماتهم الشخصية. ومن جهته انضم المجلس الثقافي البريطاني إلى عدد من الوكالات الأخرى بتقديمه دورات مجانية في تعليم اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية للاجئين لمساعدتهم في اكتساب المهارات اللغوية الكافية لمتابعة الدراسة في الجامعات الأوروبية. كما عملت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية مع المنظمات غير الحكومية لإنشاء مراكز تعليمية في مخيمات اللاجئين مجهزة بحواسيب قام بمنحها متبرعون متصلة بالإنترنت. وقد تمكنت المنظمات غير الهادفة إلى الربح من جمع تبرعات بقيمة 3.3 مليون دولار من خلال حملات التمويل الجماعي وهو ما أتاح لها قبول أكثر من 1000 طالب.

وفيما يلي عرض لجهود بعض المنظمات الدولية في مجال تعليم أطفال اللاجئين السوريين:

1. جهود منظمة اليونيسف:

كانت اليونيسف ولوقتٍ طويل رائدة الجهود الرامية إلى ضمان بقاء الأطفال في المدارس السورية حتى في المواقع التي استمر العنف بها أمداً طويلاً، وتساعد صفوف التقوية الأطفال على سد الثغرات الناجمة عن حضور المدرسة بشكل متقطع. وكذلك تقوم النوادي المدرسية في جميع أنحاء البلاد بتوفير التعليم، والدعم النفسي، والاجتماعي.

وقد قامت المخيمات الصيفية في لبنان بمساعدة الأطفال السوريين في التغلب على الحواجز اللغوية التي يواجهونها في الصفوف اللبنانية، حيث يتم تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وفي تركيا، دعمت اليونيسف تدريب المعلمين، الذين هم أنفسهم يكافحون لتلبية الاحتياجات الفريدة للأطفال اللاجئين.

وقد عززت اليونيسف جهودها لضمان عودة الأطفال بأمان إلى التعلم. ففي الأردن، قامت حملة العودة إلى المدرسة بدعوة المعلمين من الأقران وكذلك قادة المجتمع والقادة الدينيين لتشجيع الالتحاق بالمدارس. (اليونيسف، 2017)

2. جهود منظمة أنقذوا الأطفال في تحسين فرص الالتحاق بالتعليم:

شاركت المنظمة في جهود تحسين وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم للاجئين وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم المصرية، وكذلك الأحياء لمساعدة اللاجئين على إلحاق أبنائهم بالمدارس وذلك من خلال دعم المدارس في مناطق تمركز اللاجئين وتواجدهم في أكتوبر وشرق القاهرة وتنمية بيئة التعليم وتدريب المعلمين، وتزويد المدارس بالتجهيزات، والأثاث، والكتب، والأدوات وتوفير الأخصائيين لتأهيل الطلاب لاستكمال تعليمهم وتوازنهم النفسي، ودعم مصاريف الطلاب والنقل والمواصلات. وتم كذلك تدريب المعلمين السوريين اللاجئين على إشراك الطلبة في العملية التعليمية والتعامل مع التنوع الثقافي.

3. مشروع الخيمة التعليمية:

بدأ تنفيذ مشروع الخيمة المدرسية في مخيم عكار في لبنان للعام الدراسي 2017/2016، بعد أن قررت وزارة التربية والتعليم اللبنانية والأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى استخدام هذه المدرسة المختصرة من أجل إعادة اللاجئين المشردين إلى التعليم. وهي خيمة تحوي كتابا إلكترونياً من صفحة واحدة يختصر مدرسة بمبانيها ومراحلها التعليمية.

وقد جاءت الفكرة لكونها الطريقة الأسهل والأكثر فعالية لتوفير التعليم للاجئين وفق المناهج المصادق عليها في وزارات التربية والتعليم. ويوفر المشروع المبتكر للتلاميذ كتبا إلكترونية من صفحة واحدة، تدرس المنهج اللبناني كاملا وبعدة لغات، إضافة إلى امتحانات وتقييم شخصي ومشاريع سنوية للتخرج والحصول بموجبها على شهادة من التربية اللبنانية. ولا تزيد تكلفة الخيمة المدرسية على 13000 ألف دولار، وتضم 15 ألف تلميذ للعام الدراسي المقبل وبكلفة لا تتجاوز 25 دولارا للتلميذ شهرياً. (حتاحت، 2015، ص1)

ورغم كل تلك الجهود المبذولة من الدول المستضيفة ووكالات الأمم المتحدة، إلا أن استمرار الحرب في سوريا، واستمرار تدفق اللاجئين، مع محدودية وتراجع التمويل أدى إلى استمرارية المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون ولم يتم حتى الآن حل المشكلة حلاً شاملاً وجذرياً.

4. برنامج جسور لتعليم الأطفال اللاجئين في لبنان:

تبنت الدولة اللبنانية استراتيجية لتعليم الأطفال السوريين وذلك بالتعاون مع الجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية، وقد نتج عن تطبيق تلك الاستراتيجية تبنى برنامج جسور لتعليم الأطفال اللاجئين في لبنان، ويهدف البرنامج إلى خلق فرص تعليمية للأطفال السوريين في لبنان وذلك إما عبر تسجيلهم في مدارس لبنانية رسمية (عامة أو خاصة) عند الإمكان، أو عبر تعليمهم في مراكزنا التعليمية غير الرسمية لضمان عدم تفويتهم فرصة التعلم أو الاستمرار في التعلم. ويلتزم البرنامج بالمبادئ الآتية: (الكردي والكردي، 2019، 10)

- الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان
- تأمين جودة عالية من التعليم لجميع طلاب جسور مبني على مخرجات تعليمية محددة
- إيلاء أهمية خاصة للعامل النفسي والاجتماعي للأطفال في برنامج جسور
- العمل على إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الرسمي، وتسجليهم قدر الإمكان بالمدارس الرسمية اللبنانية.
- توعية الأهالي حول أهمية التعليم والتعزيز الإيجابي لمشاركتهم بتعليم أطفالهم
- خلق روح إيجابية بمجتمعات اللاجئين التي تعمل جسور بها
- إشراك ودمج المتطوعين في كافة برامج جسور.

ويتبع برنامج جسور المنهاج اللبناني الرسمي، حيث يشمل تدريس المواد الدراسية الآتية مادة العلوم باللغة العربية، ومادة الرياضيات باللغة الإنجليزية، ومادة اللغة العربية والفنون، والتربية البدنية بالإضافة إلى ذلك تُدرَّس مادة تعليم السلام ومهارات الحياة، وتدريس منهاج معد خصيصاً لتعليم اللغة الإنجليزية بحالات الطوارئ الذي يتبع بمجمله أسلوب التعليم التفاعلي. ويخضع جميع الطلاب لاختبارات تحديد مستوى في اللغة العربية والرياضيات، ووفقاً لنتيجة الاختبار يحدد فريق جسور مستوى كل طفل حيث نقوم بتقسيم الطلاب بناءً على المستوى وليس على الصف وذلك بسبب وجود تفاوت كبير بالمستويات العلمية بغض النظر عن العمر بسبب انقطاع معظم الطلاب عن الدراسة لفترات طويلة. وهناك أربع مستويات رئيسية (مبتدئ، مستوى أول، ثاني، وثالث)، وعند الانتهاء من كل مستوى ينتقل الطلاب إلى المستوى الذي يليه، وبمجرد تخرج

الطلاب من المستوى الثالث تعمل جسور على تسجيلهم في المدارس الحكومية الرسمية أو الخاصة قدر الإمكان، وفي حال لم نتمكن من ذلك نقوم بمتابعة تدريس الطلاب بمستويات أعلى، وتقوم جسور بمتابعة جميع الطلاب دراسياً بعد دخولهم المدارس الرسمية.

لدى جسور أيضاً شراكات مع منظمات غير حكومية مختلفة لتقديم الأنشطة النفسية والاجتماعية للطلاب، وكذلك يتم تنظيم ورشات توعية للنظافة والدعم الطبي الأساسي عند الحاجة.

ثالثاً- سبل التعامل مع مشكلات تعليم أطفال اللاجئين السوريين في البلدان المستضيفة

نظراً لأعداد أطفال اللاجئين السوريين الذين لا يتلقّون تعليماً نظاميّاً ومحدودية قدرات البلدان المستضيفة وللتوازنات السياسية وللمخاطر التي يتعرّض لها الأطفال والمجتمع بشكل عام بفعل هذه العوامل، تبرز حاجةٌ للتخفيف من حدّة هذه الحالة عبر استراتيجيات تعليمية مبتكرة لتنسيق الجهود وتبادل المعرفة واتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلّة وتحسين الكفاءة أو الفاعلية واستخدام الموارد المتاحة. (Culbertson, Constant, 2015).

ويحتاج أطفال اللاجئين السوريين إلى تضافر وتنسيق الجهود من قبل كل من الدول المستضيفة، والمنظمات الدولية، والمنظمات الأهلية وذلك من أجل:

1. تطوير استراتيجية منسقة لإلحاق أطفال اللاجئين بالتعليم، وتوفير مزيد من الموارد والدعم من قبل المنظمات الدولية والدول المانحة وحكومات الدول المستضيفة ومنظمات المجتمع المدني، وتنسيق الجهود ما بينها، وتوفير التمويل لإتمام خطط تعليم الأطفال السوريين داخل وخارج سوريا، وتوفير الاحتياجات المعيشية الأساسية، مع إعطاء الأولوية في التمويل لبرامج التعليم النظامي على المدى البعيد خصوصاً في ضوء محدودية التمويل وتراجعه.
2. العمل على دراسة وتجميع البيانات والمعلومات عن اللاجئين، وفئاتهم العمرية، وأماكن تمركزهم في كل دولة، ورصد المشكلات التي يعانون منها، ووضع مؤشرات بحيث يمكن بناء خطط عليها واستراتيجيات للتعامل مع الأزمة الحالية.

3. تنسيق معايير المناهج التعليمية وامتحانات الشهادات على المستوى الإقليمي، وذلك بمثابة استراتيجية لتهيئة الطلبة السوريين إلى احتمالين، هما: إمّا العودة إلى سوريا، أو الاندماج في مجتمع البلد المستضيف.

4. وضع خطط للاستفادة من المساحات الموجودة بالمدارس لاستيعاب أكبر قدر من اللاجئين، وتوفير وسائل مواصلات ونقل في أماكن تمركزهم وتجمعاتهم، وزيادة عدد الفترات بالمدارس القريبة من أماكن تجمعهم، والسماح بالعمل في الإجازات والعطلات لتعويض النقص في طول اليوم الدراسي نتيجة تطبيق نظام الفترات.

5. تغيير الدول المستضيفة للاجئين لسياساتها التي تقيد فرص قبول اللاجئين في التعليم، وإزالة العوائق القانونية وتسهيل الإجراءات، والتوسع في إتاحة الفرص التعليمية أمام هؤلاء الأطفال.

6. عمل دراسات ومقاييس لبناء التلاحم الاجتماعي بين اللاجئين وباقي الشعوب المستضيفة، ومساعدة هؤلاء الأطفال على تعلم اللغة والتأقلم مع الثقافة الوافدين عليها، ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم اللغوية، سواء لغتهم الأم العربية أو حتى اللغات الأخرى كالتركية والإنجليزية والفرنسية والتي تختلف من بلد إلى آخر، وبحسب النتائج التي توصل إليها تقرير المجلس الثقافي البريطاني (2016) الذى هدف إلى التعرف على الاحتياجات الأساسية للاجئين وممارسات المنظمات والحكومات المشاركة في عمليات الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، إضافة إلى اقتراح أساليب لتطوير برامج اللغة في أوقات الأزمات الطويلة وتنسيق الجهود بحسب جوزيف فيلد، مدير مشروع المجلس الثقافي البريطاني في الأردن. (كابستيك وديلاني، 2016، ص 3)

7. الارتقاء بالنظم التعليمية في البلدان المستضيفة من خلال تدريب المعلمين ومن يتعاملون مع اللاجئين لتمكينهم من التعامل مع اللاجئين وما أصابهم من مشكلات نتيجة خبراتهم الأليمة، كاضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب والصدمات النفسية، وتدريبهم على التشخيص وتنفيذ برامج التدخل واستراتيجيات العلاج المختلفة. (El-Ghali, Ghalayini & Ismail, 2016)

8. دعم المجتمعات المستضيفة والعمل على إزالة التوترات والاحتقانات عن وجود اللاجئين، وتحسين ظروف المعيشة والحياة في تلك المجتمعات، من خلال إعادة تأهيل المباني وترميم المساحات السكنية وتوفير الصرف والمرافق والبنية الأساسية.

9. تعزيز آليات حماية الطفل في المدارس والمجتمعات المحلية لضمان التحقيق في جميع مزاعم العقاب البدني والتحرش والتمييز ضد الأطفال، ومعالجتها، إنصاف ضحاياها أو ملاحقة مرتكبيها، ومواجهة حالات العنف والتنمر إزاء هؤلاء الأطفال اللاجئين، وتوفير جو من التسامح، وإقامة العلاقات البناءة بين السوريين وغيرهم. (HRW, 2016)
10. إيقاف الهجمات ضد المدارس في سوريا واعتبارها مناطق آمنة تطبيقًا لقواعد القانون الدولي.
11. استخدام طرق جديدة وتكنولوجيات جديدة تتيح التعليم من وراء الأسوار والحروب الناشبة، مثل صور التعليم عن بعد بالتعاون مع المنظمات الدولية والشركات العالمية، وتوفير فرص منح شهادات ودرجات من خلال صور التعلم الإلكتروني المختلفة، والعمل على تقديم محتوى عربي مناسب ووفقاً للمقاييس العالمية لها.
12. التركيز على المناطق التي يتركز بها اللاجؤون وتوفير أكبر صور للتمويل والدعم، وتوجيه التمويل للاحتياجات التعليمية للأطفال السوريين، وكذلك اللاجؤون في البلدان المستضيفة، ومتابعة وتقويم ما تحقق، وجودة التعليم المقدم لهم بالمدارس.
13. بناء إطار عمل شامل لتحديد احتياجات اللاجئين، واستكشاف كيفية يمكن لبرامج التعليم الغير رسمية أن تسهم مع صور التعليم الرسمي وتطوير نموذج للاعتماد يقدم للأطفال السوريين مسارات للنظام التعليمي الرسمي. (El-Ghali, Ghalayini & Ismail, 2016, p.35)
14. تقديم المعالجات الثقافية المناسبة للأطفال السوريين من خلال الأنشطة المختلفة، وتأهيلهم للتعامل مع ثقافات المجتمعات المستضيفة دون أن يفقدوا روابطهم بالثقافة السورية وإشراك الأخصائيين السوريين كلما أمكن في المدارس والمراكز الصحية، والتركيز على تنمية قيم التسامح والاندماج مع المجتمعات المستضيفة، والاعتراف بالمعلمين السوريين وتضمينهم في عملية تعليم اللاجئين. (El-Ghali, Ghalayini & Ismail, 2016, p.36) فمن المهم التركيز على دمج الأطفال السوريين في البلدان المقيمين بحيث يكونون جزءًا من هذه المجتمعات فيما بعد، وأن تضع الحكومات البرامج التأهيلية والعلاجية لإدماجهم فى تلك المجتمعات.

المراجـــع

أولاً- المراجع العربية

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UNHABITAT(2015). بحث حول توفير مآوي مؤقتة للاجئين السوريين في لبنان. بيروت: المكتب الإقليمي لليونسكو.
- البنك الدولي (2015). أوضاع اللاجئين السوريين: شواهد من الأردن ولبنان .http://www /albankaldawli.org
- بى بي سى عربى (2017). مشكلة اللاجئين السوريين http://www.bbc.com/
- الغفري، مروة (2016). دمج التلامذة السوريين في مدارس تركيا، حل أم مشكلة؟، موقع قناة دويتش فيله الألمانية، في 2017/7/15، http://www.dw.com/
- كابستيك، طوني، وماري ديلاني (2016). اللغة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات فهم الدور الذي تؤديه اللغة في تعزيز قدرة اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة لهم على مواجهة الأزمات، المجلس الثقافي البريطاني، الأردن.
- الكردي، خولة كامل عبد الله، والكردي، هيفاء كامل عبد الله (2019). واقع تعليم اللاجئين والنازحين من (سوريا، اليمن، العراق) في الدول المضيفة لهم، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد (4): -10 35.
- محمود، هدى أحمد (2016). تقرير عن أعداد وانتشار اللاجئين السوريين في دول الجوار والعالم، جريدة الحياة، دبي، 21 يناير 2016.
- اليونيسيف (2013). الحياة المحطمة: تحديات وأولويات الأطفال والنساء السوريين في الأردن.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Albayrak, Aydin (2014). One Out of 10 people in Gaziantep Is Syrian, Today's Zaman, February 16, 2014. As of January 14, 2015: http://www.todayszaman.com/news-339377-one-out-of-10-people-in-gaziantep-issyrian.html
- Andres-Vina, D., Govervan D., Hartberg M., Phillips M. & Saieh A., (2015). Right to A Future: Empowering Refugees From Syria and Host Government to Face a Long-term Crisis. U.K.: Oxfam International.
- Bellamy C., Haysom S., Wake C. and Barbelet V., (2017). The lives and livelihoods of Syrian refugees: A study of refugee perspectives and their institutional environment in

Turkey and Jordan. Humanitarian Policy Group, Germany.

- Brussels Conference Education Report (2017). Preparing for the Future of Children and Youth in Syria and the Region through Education: London One Year On.
- Culbertson, Shelly and Louay Constant (2015). Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan. Santa Monica, California: RAND Corporation, 2015. P.ix, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR859.html.
- El-Ghali H. A., Ghalayini N., & Ismail g. (2016). Responding to Crisis: Syrian Refugees Education in Lebanon, Bieurt: AUB.
- Human Rights Watch (2015). Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Turkey. USA.
- Human Rights Watch (2016). Growing Up Without an Education: Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Lebanon. HRW: USA.
- Kamaliddin, H., Hol, D., Ruiz, V., Leotaud & McKinney D., (2015). Treating the Trauma of Young Syrian Refugees. The New York Times p.1.122015/10/
- Ministry of Planning and International Cooperation (2014). Final Draft National Resilience Plan 2014–2016, Jordan. Retrieved from, http://static1.squarespace.com
- Nebehay & Stephanie, Syrians Largest Refugee Group after Palestinians. U.N. Retrieved from, http://www.reuters.com
- Sirin S. R., Lauren-Sirin (2015). The Educational and Mental Health Needs of Syrian Refugees Children. Washington D.C.: Migration Policy Institute.
- UNCHR (2017). Future of Syrian Refugees. Retrieved from, http://futureofsyria.unhcr-arabic.org/
- UNHCR (2016). Refugees endure worsening conditions as Syria's conflict enters 5th year, UNHCR: Geneva, Retrieved from, http://www.unhcr.org/, 292017/6/.
- UNHCR,(2017). Refugees endure worsening conditions as Syria's conflict enters 5th year, UNHCR: Geneva, Retrieved, http://www.unhcr.org/, 292017/6/,p.1.
- UNHRC (2017). Convention relating to the Status of Refugees, http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
- UNICEF (2017). Quantitative Analysis of Education in Syria, 201011- to 201516-.
- UNICEF (2016). Syria Education Sector Analysis. The effects of the crisis on education in Syria, 20102015-.
- UNESCO (2018). Migration, displacement and education: Rebuilding Bridges, Paris: UNESCO Publishing.
- World Bank (2013). Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict, Report No. 81098-LB, http://www.worldbank.org